الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد الرابع عشر
14 مـــارس 2020

اتجاهات النمو السكاني في اليمن وآثاره على تنمية المجتمع

دراسة تحليلية في الجغرافيا الاقتصادية

أ.م.د. محمد حزام العماري *

ملخص:

لقد حققت اليمن تنمية أفقية ورأسية جيدة خلال العقد الأخير من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الثاني من القرن الواحد العشرين، مقارنة بأوضاع البلاد قبل هذه المدة، على الرغم من التحديات التي رافقتها، سواء من حيث التوسع في الخدمات الاجتماعية والبنى التحتية، أم من حيث الاستثمارات في المجالات الاقتصادية والبشرية، ويتجلى ذلك في تحقيق حياة أفضل أو تنمية مستدامة جيدة، على اعتبار أن ما تحقق أدى إلى استثمار رأس المال البشري؛ لكونه لا يقل أهمية عن رأس المال المادي. لذا شهد اليمن في المدة المذكورة نموا سكانيا كبيرا بلغ معدله العام نحو (3.5 %)، نتج عنه مضاعفة عدد السكان لكل (24) عاما، وهذة النسبة تقدر بنحو ضعف معدل النمو الاقتصادي السنوي للدولة المقدر بنحو (2.8%) خلال المدة نفسها، وهذا أدى إلى كبح عملية تطور التنمية البشرية المستدامة؛ مما نتج عنها تدني معدلات دخل الفرد وزيادة البطالة بأنواعها لمن هم في سن العمل أو حملة الشهادات الجامعية فأعلى، واستمرار ارتفاع متوسط وفيات صغار السن وكبارها، وتنامي معدلات الأمية، لمن هم في مراحل التعليم الأساسي والثانوية، فضلا عن استنزاف الموارد الطبيعية وتراجع مساحاتها وتدني كفايتها وكفاءتها الإنتاجية؛ الأمر الذي أثر سلبا على خطط التنمية المستدامة والشاملة على حد سواء. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: النمو، اتجاهات، السكان، تنمية، مجتمع، اليمن.

* أستاذ الجغرافيا الاقتصادية المشارك - قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة ذمار – الجمهورية اليمنية.

الآداب
مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

Population Growth trends in Yemen and its Impact on Sustainable Human Development: A Study in Economic Geography

Dr. Mohammed Hezam Saleh Alammari

Abstract:

Yemen has achieved good horizontal and vertical development during the last decade of the twentieth century until the dawn of the second decade of the twenty-first century, compared to the country's conditions before this period. Despite the challenges that accompanied it, either in terms of expanding social services and infrastructure or in terms of investments in the economic and human fields. This is an evident of achieving a better life and good sustainable development, despite the economic, social and political challenges that accompanied it, considering that what has been achieved has led to human capital being invested as being no less important than physical capital.

Therefore, Yemen witnessed during the aforementioned a large population growth rate of about 3.5%, which resulted in doubling the population for each (24) years, and this percentage is estimated at about twice the annual economic growth rate of the country, estimated at (2.8%) during the same period. This led to curbing the process of sustainable human development, which resulted in lower rates of per capita income and increased unemployment of all kinds, for those of working age or university degree holders or higher, and the persistence of an increase in the average mortality of young and old people, and the growth of illiteracy rates, for those in basic and secondary education. In addition to the depletion of natural resources, the decline in their areas, their low adequacy and productive efficiency. This negatively affected both sustainable and comprehensive development plans. The study ends with a set of results and recommendations.

Key Words: Growth, Towards, Development, Population, Society, Yemen.

مقدمة:

على الرغم من أن مفهوم التنمية صار من المفاهيم السائدة في عصرنا الحاضر، وهو الذي يركز بالدرجة الأساس على الجانب الاقتصادي المتمثل في تحقيق نمو مستمر في الناتج القومي الإجمالي (PNP)؛ مما يؤدي إلى تحقيق نمو مستمر في دخل الفرد السنوي الإجمالي، وتحسن ظروف المعيشة للمواطن بوجه خاص، وفي الخدمات العامة بشكل عام.

أما التنمية البشرية المستدامة بمفهومها الشمولي فهي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار، ولا تتعارض مع توفير متطلبات المواطن، وفي الوقت نفسه تشمل تنمية الموارد البيئية المتاحة والقابلة للاستمرار، بحيث يتحقق من خلالها التوازن بين النظام البيئي، والاقتصادي، والاجتماعي، وتسهم في أقصى قدر ممكن من النمو والارتقاء بالمجتمع؛ لتصل إلى أكثر الشرائح الاجتماعية والثقافية في الإقليم الجغرافي المنشود تنميته، وتحد من تفاقم الفقر والجهل، مع الحفاظ على الخصوصية الحضارية للمجتمعات الإنسانية.

إلا أن النمو العالي للسكان الذي يفوق قدرات موارد الدولة الطبيعية والاقتصادية المتاحة، يظل عائقًا أمام خطط التنمية الشاملة، مالم يتم الأخذ بعين الاعتبار أهمية تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

وفيما يتعلق باليمن فإن النمو المطرد للسكان أصبح يمثل مشكلة تعبر عن نفسها في معناها ومضمونها، في إطار القضايا الاقتصادية والتنموية المستدامة، إذ تفاقمت معدلات الأمية والبطالة بأنواعها، وتدنت معدلات الدخل، وانخفض مستوى المعيشة والملكية الزراعية، فضلًا عن تدني معدلات حصة الفرد من الغذاء والخدمات الاجتماعية العامة وغيرها.

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية المستدامة (development durable) من خلال مؤتمرها الأممي في جوهانسبرج في العام 2002م بأنها توسيع الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية وديمومتها؛ لتمكين الأفراد والمجتمع من حياة طويلة وصحية جيدة، وتعليم مناسب، على اعتبار أن الإنسان يشكل جوهر التنمية الشاملة وغايته[1].

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن النمو العالي للسكان في اليمن لا ترافقه تنمية بشرية مستدامة، حيث شكل هذا النمو ضغطا كبيرا على الموارد الطبيعية المتاحة، ويضيف عجزا واسعا على المرافق الخدمية، ويزيد من تفاقم البطالة وتدني فرص العمل للأيادي العاملة الفنية والمهنية وغيرها.

وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ما هو واقع حجم السكان ونموه السنوي وتركيبه العمري والنوعي وتأثيره على الموارد البيئية والخدمية المتاحة خلال العقود الثلاثة الأخيرة الماضية (1991-2019)؟
- ما هي تركيبة القوى العاملة وتوزيعها النسبي على مستوى محافظات الجمهورية؟
- ما علاقة استمرارية الفجوة بين التنمية المستدامة واتساع قاعدة الهرم السكاني؟

فرضيات الدراسة:

هناك فرضيتان رئيسيتان تحاول الدراسة اختبارهما، وهما:

- معدل النمو السكاني السنوي في اليمن قدر بنحو (3.5%)، يقابله معدل نمو اقتصادي سنوي قدر بنحو (2.8%) لمتوسط المدة من 1990م إلى 2010م.
- السياسة التنظيمية التي أدارتها الجهات المعنية بالتخطيط الاقتصادي والتنموي أدت إلى تقليص الفجوة بين الموارد المتاحة وزيادة الطلب عليها، الأمر الذي حد من استنزافها، وساعد في الحفاظ على تنميتها المستدامة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها أحد مواضيع حديث الساعة؛ بوصفها تناقش تأثير نمو السكان المتسارع؛ الأمر الذي أدى إلى كبح عملية تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

في الوقت الذي سعت الدولة جاهدة إلى عمل تنمية شاملة ومستدامة، على الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها.

ويتضح ذلك من خلال محتوى الدراسة ونتائجها وصولا إلى توصياتها.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى إبراز التأثير السلبي للنمو السكاني العالي خلال العقدين الماضيين (1995 - 2015م) على التنمية البشرية المستدامة في اليمن، ويتمثل في الآتي:

- ضعف الخدمات العامة و تدني كفاءتها.
- استمرار ارتفاع معدلات وفيات صغار السن وكبارها.
- تنامي أعداد البطالة بأنواعها، التي صاحبها ارتفاع في أعداد الفقراء وتراجع معدلات الدخل العام والخاص.
- استنزاف الموارد الطبيعية وتدني كفاءتها وتراجع كمياتها المتاحة.

منهجية الدراسة:

ناقشت هذه الدراسة ظاهرة الزيادة السكانية واتجاهاتها وتأثيرها السلبي على التنمية البشرية المستدامة، مستعينة بالمنهج التحليلي التاريخي، والمنهج التحليلي الوصفي، والمنهج التحليلي الكمي البسيط (النسبة المئوية والمتوسط الحسابي).

وعلى النحو الآتي:

أولا: تطور حجم سكان اليمن ومراحله

1) واقع النمو السكاني العام للمدة من 1950 إلى 2024م

تشير الإحصاءات السكانية إلى أنه حتى منتصف القرن العشرين كان اليمن يعاني من انخفاض في معدل نمو السكان؛ نتيجة لارتفاع معدل الوفيات مقارنة بانخفاض معدلات المواليد، وذلك بسبب ندرة توافر الخدمات العامة والوعي الصحي، وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وفقدان خطط التنمية بأنواعها.

ومن ثم لم تكن هناك مشكلة سكانية حقيقية، ولكن منذ منتصف عقد السبعينات من القرن المذكور شهد المجتمع اليمني تحسنا في الأوضاع الاقتصادية والخدمية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض تدريجي لمعدل الوفيات مع الاستمرار في ارتفاع معدل المواليد، الذي نتج عنه زيادة كبيرة في عدد السكان.

إذ تشير الإحصاءات السكانية إلى أن اليمن شهد تحولات ديموغرافية كبيرة خلال الربع الأخير من القرن العشرين وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، أبرزها أن عدد السكان ارتفع إلى نحو خمسة أضعاف (500%) مقارنة بعدد السكان في منتصف القرن الماضي[2].

إذ قدر إجمالي سكان اليمن بنحو (4.3) ملايين نسمة عام 1950 م، فيما أشارت نتائج تعداد عام 2004 م إلى أن إجمالي السكان القاطنين في اليمن بلغ نحو (19.7) مليون نسمة، وقدر عددهم بحسب إسقاطات السكان للعام 2014 بنحو (26.2) مليون نسمة.

وتوضح بيانات الجدول (1) أن النمو السنوي للسكان أخذ بالتصاعد السريع خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وحتى مطلع العقد الثاني من القرن الحالي، إذ قدر إجمالي السكان للعام 1970م بنحو (6.3) ملايين نسمة، بزيادة قدرها (2.2) مليون نسمة بزيادة نسبية بلغت نحو (46.9%)، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (2.3%) عما كانت عليه عام 1950 م، فيما استمر النمو المتسارع للمرحلة الثانية، إذ بلغ إجمالي السكان القاطنين في اليمن نحو (11.6) مليون نسمة، بفارق إيجابي بلغ نحو (5.28) ملايين نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (83.4%)، ومعدل نمو سنوي بلغ (4.6%) حتى عام 1986 م؛ ليزداد عدد السكان إلى نحو (14.5) مليون نسمة، بزيادة نسبية قدرها (32.2%) وبمعدل نمو سنوي (3.4%) للعام 1994. أما المرحلة الثالثة فقد بلغ عدد السكان القاطنين في اليمن نحو (19.7) مليون نسمة بفارق إيجابي بلغ نحو (8.1) مليون نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (69.8%)، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (3.2%) لعام 2004م. في حين زاد عدد السكان إلى نحو (6,6) مليون نسمة، وبنسبة (35,5%) وبمعدل نمو سنوي قدر بنسبة (3.5%) في العام 2014م عما كان عليه في العام 2004م، ومن المتوقع أن يصل

عدد السكان إلى(32.1) مليون نسمة بحلول عام 2024 م، بزيادة تقدر بنحو (5.7) ملايين نسمة، بمتوسط نمو سنوي قدره (3.2%).

جدول (1) تقديرات السكان وتعداده في اليمن والفرق بالسكان (مليون نسبة) والفرق بالسنوات ومعدل النمو السنوي للأعوام 1950و 1986و1994و2004 إلى 2014 و 2024 م

العام	تقديرات السكان (مليون نسمة)	الفرق بالسنوات (سنة)	الفرق بالسكان (مليون نسمة)	الزيادة السنوية (%)	معدل النمو السنوي (%)
1950م	4,3	-	2,02	-	-
1970م	6,3	20	2,02	64,9	2,3
1986م	11,6	16	5,28	83,4	4,6
1994م	14.5	8	3.2	32.2	3.4
2004م	19,7	10	8,11	69,8	3,02
2014م	26,2	10	6,6	33,5	3,6
2024م	32.1	10	5.7	21.6	3.2

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على الجهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء،كتاب الإحصاء السنوي اعداد متفرقة للأعوام من 1980إلى 2024 م.

2) واقع التركيب العمري للسكان للعام 2012م

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي على قدر كبير من الأهمية لمعرفة اتجاهات النمو السكاني؛ لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع (ذكورا وإناثا)، وتحدد الفئات المنتجة في المجتمع التي يقع على عاتقها عبء إعالة باقي الأفراد، فضلا عن أهميتها في وضع الخطط التنموية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية من لدن الجهات ذات العلاقة.

وفيما يخص التركيب العمري لسكان اليمن فإن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن الفئة العمرية (صفر إلى 14 سنة) تشكل نسبة (47.9%)، فيما تشكل الفئة العمرية التي تقع بين (15 و64) سنة، نحو (48,5%)، أما الفئة العمرية (65) سنة فأكبر فتشكل نسبة (3.6%).

وهذه الظاهرة في التركيب العمري تنفرد اليمن بارتفاع معدلها العام مقارنة بمعدلاتها العامة في الوطن العربي والبلدان النامية، إذ يتضح من بيانات الجدول (2) أن معدلات الفئة العمرية أربعة عشرة سنة فأقل (صفر إلى 14) تقدر بنحو (36.3 %) و (31.2%) و (19.8%) فيما تقدر الفئة العمرية الواقعة بين (15 و 64) بنحو (59.9%) و(64.4 %)و(67.4%)، أما الفئة العمرية (65) سنة فأكبر فتقدر بنحو (3.8%) و (4.3%) و (12.8%) في كل من اليمن والوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة على الترتيب.

الجـدول (2) معدلات التركيب العمري لسكان اليمن والوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة (%) للعام 2012م

الفئة العمرية	اليمن	الوطن العربي	البلدان النامية	البلدان المتقدمة
14 – 0	47.9	36.3	31.2	19.8
64 – 15	48.5	59.9	64.4	67.4
65 فأعلى	3.6	3.8	4.2	12.8
(14 – 0) + (65) فأعلى	51.5	40.1	35.6	32.6

المصدر:

- **United Development Programme (UNDP)Human Development, Report 2012, New York, Oxford university press 2012, table (82),**

ويستدل من الجدول المذكور Hعلاه أن المجتمع اليمني يقع معظمه ضمن فئات صغار السن أو كبارها (صفر إلى14) + (65) فأكبر، والتي تفوق الفئة العمرية في سن العمل (15 إلى 64) سنة، وقد ترتب عليه متغيرات اقتصادية واجتماعية كبيرة.

ويعزى النمو السكاني المتسارع في اليمن إلى التراجع الكبير في معدلات وفيات الرضع (سنتان فأقل) والأطفال خمس سنوات فأقل، وذلك من نحو (202 إلى 65) و (303 إلى 92) لكل (1000)

مولـود حي، فيمـا ارتفـع معـدل العمـر المتوقـع عنـد الـولادة مـن نحـو (40 إلى 62) سـنة للمـدة مـن 1970 إلى 2014 م،على الترتيب. الجدول (3).

ومع هذا لا تزال معدلات الوفيات المذكورة في اليمن مرتفعة ومعدلات العمر المتوقع عند الولادة منخفضة، مقارنة بمعدلاتها العامة في كل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة، إذ تنخفض من نحو (129 إلى 44) ومن (197 إلى 57)، ومن (109 إلى 57) ومن (167 إلى 81)، ومن (40 إلى 15) ومن (53 إلى 12)، لكل (1000) مولود حي، وبلغ معدل العمر المتوقع من نحـو (52 إلى 67) ومـن (55.6 إلى 68) ومـن (70.3 إلى 79) للبلـدان العربيـة والناميـة والمتقدمـة والسنوات المذكورة على الترتيب[3].

الجدول (3) مقارنة معدل الوفيات الرضع والأطفال في سن الخامسة فأقل، لكل (1000) مولود حي، والعمر المتوقع عند الولادة (سنة) لكل من اليمن والوطن العربي والبلدان النامية والمتقدمة للأعوام 1970 و 2004 و 2014 و 2024 م

السنة	اليمن			الوطن العربي			البلدان النامية			البلدان المتقدمة		
	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة	معدل وفيات الرضع	معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة	العمر المتوقع عند الولادة
1970	202	303	40	129	197	52	109	167	55.6	40	53	70.3
1994	130	144	54	121	175	55	101	120	60	35	46	67
2004	80	99	62	48	63	69	58	86	65	11	13	77
2014	67	94	64	44	57	67	57	81	68	10	12	79
2024	65	78	67	40	55	69	53	76	69	9	11	81

المصدر: Human Development(UNDP)، Report 2015, New York, Oxford university press, table (12), P115 – 119.

- ثانيًا: **التوزيع الجغرافي للسكان بحسب تعداد 2004م**

من المعلوم أن للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية دورا مهما في توزيع السكان لأي دولة، وفيما يخص اليمن فإن المعطيات الجغرافية والحضارية قد أثرت بشكل كبير في توزيع السكان منذ زمن طويل، إذ تشير بيانات الجدول (4) والخارطة (1) إلى أن المحافظات الزراعية التي تقع معظم مساحاتها ضمن إقليم المرتفعات العليا ومنابع أوديتها السيلية، وهي محافظات (إب، صنعاء، تعز، الحديدة، حجة، عمران، ذمار)، تحتوي على نسبة (57%) من إجمالي السكان، في حين تقدر نسبة مساحة هذه المحافظات بنحو (17%) من إجمالي مساحة البلاد المقدرة بنحو (550) ألف كم2، ليبلغ معدل كثافة سكانها نحو (130) نسمة/ كم2 للعام 2004م، أما بقية محافظات البلاد فهي تحتوي على نحو (34%) من إجمالي السكان، وتقع على نحو (83%) من إجمالي المساحة، وبمعدل كثافة سكانية تقدر بنحو (22) نسمة/ كم2، (باستثناء أمانة العاصمة التي تضم (8.9%) من إجمالي سكان البلاد على مساحة 222كم2) للعام نفسه.

- أما التركيب النوعي للسكان المقيمين فقد بلغ إجمالي الذكور نحو (10016137) نسمة، بنسبة (50.8%)، أما الإناث فبلغ عددهن نحو (9705506) نسمة، بنسبة (49.2%) في حين بلغت نسبة النوع نحو (103.2) ذكرا لكل (100) أنثى، ويعزى هذا إلى أن أعداد المهاجرين اليمنيين المسجلين الذين لا يزالون مقيمين خارج البلاد قدر بنحو (1700) ألف نسمة للعام نفسه.
- ويستدل من هذا على أن المجتمع اليمني لا يزال معظمه مجتمعا ريفيًا تقليديا في أنشطته الاقتصادية، إذ إن الإحصاءات السكانية تشير إلى أن نسبة سكان الحضر في اليمن تقدر بنحو (24%) من إجمالي السكان للعام المذكور، إلا أن هذه النسبة ارتفعت إلى نحو (28%) للعام 2015م، وهي نسبة لا تزال منخفضة مقارنة بمعدلها العام لكل من الوطن العربي والبلدان النامية والبلدان المتقدمة، الذي قدر بنحو (54.7% و 42% و 89%) للعام نفسه على الترتيب[4].

جدول (4) التوزيع الجغرافي للسكان المقيمين بحسب تعداد 2004م

على مستوى محافظات الجمهورية

م	المحافظة	إجمالي السكان المقيمين			النسبة %(*)
		عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي	
1	إب	1.043.973	1.093.573	2.137.546	%10.8
2	أبين	222.999	215.657	438.656	%2.2
3	أمانة العاصمة	958.173	789.454	1.747.627	%8.9
4	اليضاء	288.898	282.880	571.778	%2.9
5	تعز	1.155.132	1.247.437	2.402.569	%12.2
6	الجوف	233.685	217.741	451.426	%2.3
7	حجة	769.112	711.785	1.480.897	%7.5
8	الحديدة	1.106.343	1.055.036	2.161.379	%11
9	حضرموت	528.703	500.759	1.029.462	%5.2
10	ذمار	662.444	676.785	1.339.229	%6.8
11	شبوة	241578	225.311	466.889	%2.4
12	صعدة	357.764	335.453	693.217	%3.5
13	صنعاء	466.639	451.740	918.379	%4.6
14	عدن	312.312	278.101	590.413	%3
15	لحج	362.492	364.711	727.203	%3.7
16	مأرب	127.323	114.367	241.690	%1.2
17	المحويت	248.819	247.046	495.865	%2.5
18	المهرة	48.203	40.890	89.093	%0.5
19	عمران	447.178	425.611	872.789	%4.4
20	الضالع	240.976	229.484	470.460	%2.4
21	ريمة	193.391	201.685	395.076	%2
إجمالي الجمهورية		10.016.137	9.705.506	19.721.643	%100

المصدر: الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن 2004م.

الخارطة (1)

التوزيع الجغرافي للسكان بحسب الكثافة في محافظات الجمهورية اليمنية لعام 2004م

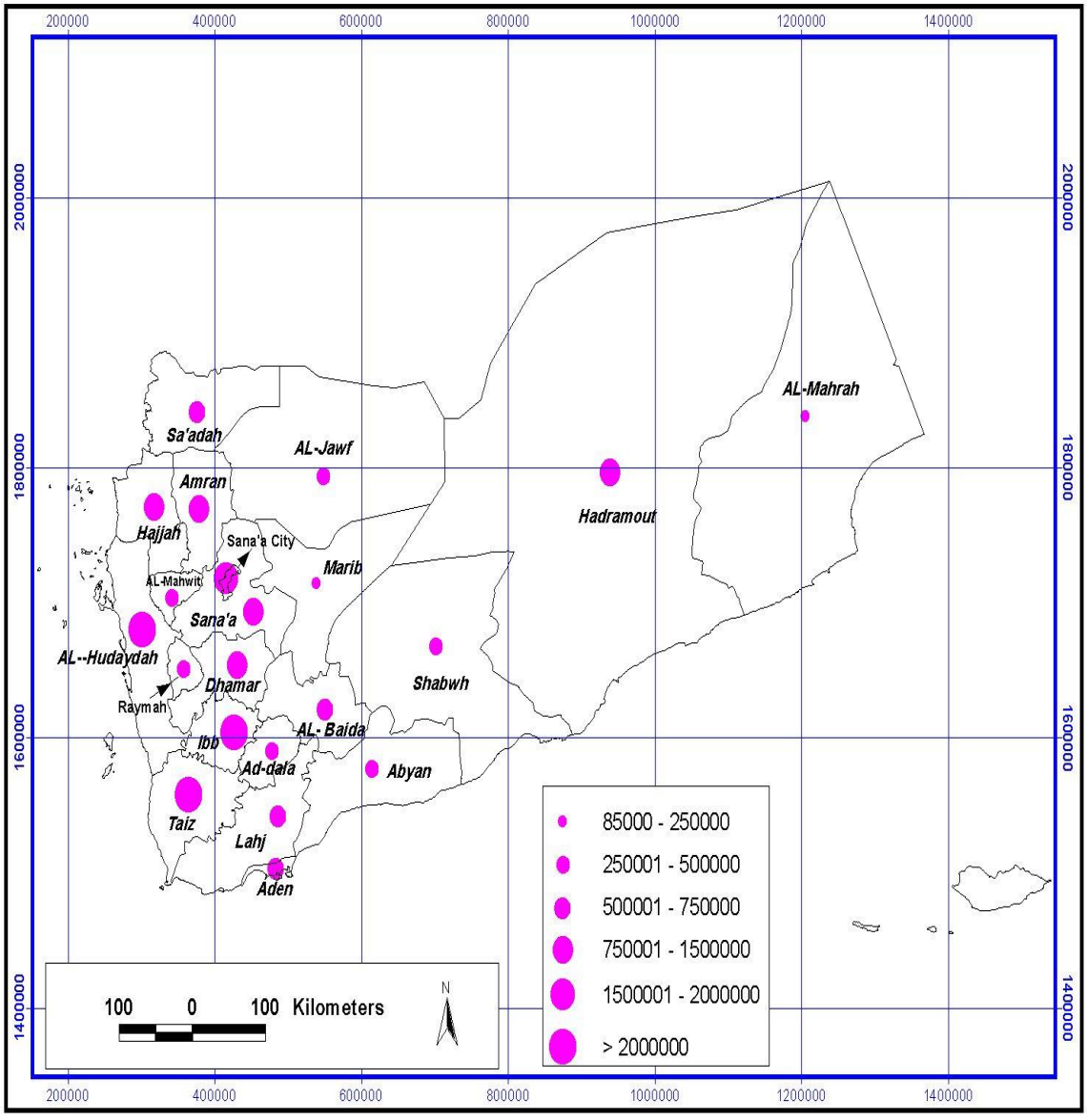

المصدر: الخارطة من عمل الباحث اعتما دا على الجدول (3)

ثالثًا: القوة العاملة وتوزيعها الجغرافي

يطلق مصطلح القوى العاملة (labor force) على السكان النشطين اقتصاديًا من كلا النوعين والذين يشاركون في العمل بطرق مباشرة أو غير مباشرة، وتضم القوى العاملة كل الأشخاص العاملين والباحثين عن العمل، وتنقسم القوى العاملة في الجمهورية اليمنية إلى فئتين بحسب المشاركة في النشاط الاقتصادي، وهي فئة النشطين اقتصاديًا، وهم الذين يطلق عليهم قوة العمل، والثانية فئة السكان غير النشطين اقتصاديًا وهم خارج قوة العمل[5].

يتضح من بيانات الجدول (5) والخارطة (2) الآتي:

1- السكان الداخلون في قوة العمل: وهم فئة السكان النشطين اقتصاديًا، على أساس أنهم يُسخّرون قوة عملهم لإنتاج السلع الاقتصادية والخدمات، ويسهمون في الإنتاج السلعي والخدمي بالمجهود البدني أو الذهني أو الاثنين معًا، وقد بلغ حجم هذه الفئة في الجمهورية اليمنية عام 1999 م نحو(3.621.679) نسمة، ويشكلون نسبة (40,6%) من إجمالي السكان في سن العمل، ونسبة (24,8%) من حجم السكان، وبلغت عام 2004م نحو(4.149.447) نسمة، ويشكلون نسبة (37,3%) من إجمالي السكان في سن العمل، و(21,1%) من حجم سكان الجمهورية اليمنية، في حين قدّر حجم هذه الفئة عام 2013م بنحو(4.887.259) نسمة، ويشكلون نسبة (36,3%) من إجمالي السكان في سن العمل، وبنسبة (18,8%) من حجم السكان للعام نفسه، وهم القوى العاملة الفعلية في اليمن، التي يقع على عاتقها عبء إعالة السكان.

2- السكان الخارجون عن قوة العمل: وهم فئة السكان غير النشطين اقتصاديًا ممن هم ضمن قوة العمل، أي الذين لا يقومون بإنتاج السلع أو الخدمات الاقتصادية، وتضم الطلاب وربات البيوت، والمحالون للمعاش أو العمال الذين اعتزلوا العمل، والأشخاص الذين لا يستطيعون العمل بسبب مرض أو عجز، وتقدر بنسبتهم (11,5%) و (19,3%) و(23,9%) من إجمالي السكان في سن العمل، ويشكلون نسبة (3,2%) و (5,1%) و (5,9%) من حجم سكان اليمن للأعوام (1999) و(2004) و(2013 م) على الترتيب.

ويلاحظ من خلال الجدول المذكور تطور حجم القوى العاملة بالجمهورية اليمنية خلال المدة (1999م و2004 و 2014م) وذلك من خلال الآتي:

1. ارتفع حجم القوة العاملة في الجمهورية اليمنية من نحو (4090680) عاملًا للعام)1999) إلى (5144857) عاملا في العام 2004م، وبمعدل نمو سنوي قدر بنحو (3%) خلال الفترة من 1999 إلى 2004 م، وبلغ نحو (6420389) عاملا عام 2013م وبمعدل نمو سنوي (1,7%) خلال المدة (من 2004إلى2013 م) مما يعكس عدم التوازن بين الزيادة في حجم قوة العمل والزيادة في حجم السكان، ومن ثم ارتفاع نسبة البطالة، ومنها زيادة عبء الإعالة الاقتصادية.
2. بلغت الزيادة الكلية في القوى العاملة خلال المدة (من 1999 إلى 2013) م نحو (2329709) عاملا، أي ما يعادل (56,9%) من حجم القوة العاملة للعام 1999 م، بمعدل نمو سنوي بلغ (3,2 %)، وتتفاوت مقدار الزيادة من فترة إلى أخرى حسب العوامل الجغرافية المؤثرة فيها، إلا أنها لا تعكس بالضرورة واقع النشاط الاقتصادي؛ لأنها تمثل قوة العمل النظرية والتي تشمل الفئة الوسطى، وهى لا تمثل الوزن الفعلي لقوة العمل الحقيقية، حيث إن بعض أفرادها خارجون عنها.
3. ارتفعت نسبة ما تشكله القوة العاملة من الإجمالي العام للقوة البشرية في الجمهورية اليمنية خلال المدة من 1999 إلى2004م من نحو (45,9%) إلى (46,2%)، تم ارتفعت إلى (48,1%) عام 2013م، وبالرغم من زيادة نسبة التشغيل قليلا إلا أن الصورة العامة تمثل انخفاضًا في معدلات التشغيل لقوة العمل التي تشمل الأشخاص النشطين اقتصاديا، إذ بلغت نسبة القوة العاملة في الذكور نحو (69,9%,) ,68,1%) و(76,8%) وفي الإناث (21,8%(و(11,8 (و(16,7%) من إجمالي القوة البشرية في الأعوام 1999 و2004 و2013م على الترتيب، وهذا يعكس عدم التكافؤ بين الذكور والإناث من حجم العمالة. فالتباين في حجم القوى العاملة حسب النوع كبير. إذ توجد فجوة نوعية بلغت نحو (68,9%) و (86,9% (و (87%)

للأعوام 1999 و 2004 و 2013 م على الترتيب، ويعزى ذلك إلى طبيعة العمل السائدة، والتي لا تتوافق مع تكوين المرأة الفسيولوجي وإلى النظرة السائدة في المجتمع التي تعارض التحاق المرأة بالعمل؛ لاسيما بعد الزواج، ومن ثم تندرج المرأة ضمن ربات البيوت غير الباحثات عن عمل، رغم حصولهن على شهادات جامعية فأعلى، بالإضافة إلى وجود نسبة من الطلبة غير الراغبين في العمل أو العاجزين عنه سواء من المعاقين أو من كبار السن.

4. بلغت نسبة السكان غير النشطين اقتصاديًا نحو (54,1%) و(55,6%) و(51,9%) من إجمالي القوة البشرية للأعوام المذكورة على الترتيب، وهي نسبة كبيرة تساوي أكثر من نصف السكان المتعطلين ضمن فئة النشطين اقتصاديًا للمدة نفسها.

جدول (5) التوزيع العددي والنسبي للقوة البشرية بحسب النوع في الجمهورية اليمنية للأعوام (1999 و 2004 و 2013م)

الحالة		1999			2004			2013		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
المشتغلون	العدد	2731567	890110	3621679	3541433	459493	4149447	4446528	440732	4887259
	%	87,5	91,8	88,5	86,8	66,6	83,0	83,0	41,5	76,1
المعطلون	العدد	389635	79366	469001	538244	230574	995410	911259	621871	1533129
	%	12,5	8,2	11,5	13,2	33,4	19,3	17,0	58,5	23,9
إجمالي قوة العمل	العدد	3121204	969476	4090680	4079677	690067	5144857	5357787	1062603	6420389
	%	69,9	21,8	45,9	68,1	11,8	46,2	76,8	16,7	48,1
غير النشطين اقتصاديا	العدد	1345259	3480249	4825508	1914622	5140168	6188925	1620869	5305867	6926735
	%	30,1	78,2	54,1	31,9	88,2	55,6	23,2	83,3	51,9
إجمالي القوة		4466463	4449725	8916188	5994299	5830235	11333782	6978655	6368469	13347125

المصدر: التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2004م، كتاب الإحصاء السنوي 2013م.

الخارطة رقم (2) التوزيع النسبي (%) للقوى البشرية والعاملة وغير النشطة اقتصاديا في الجمهورية اليمنية 2013

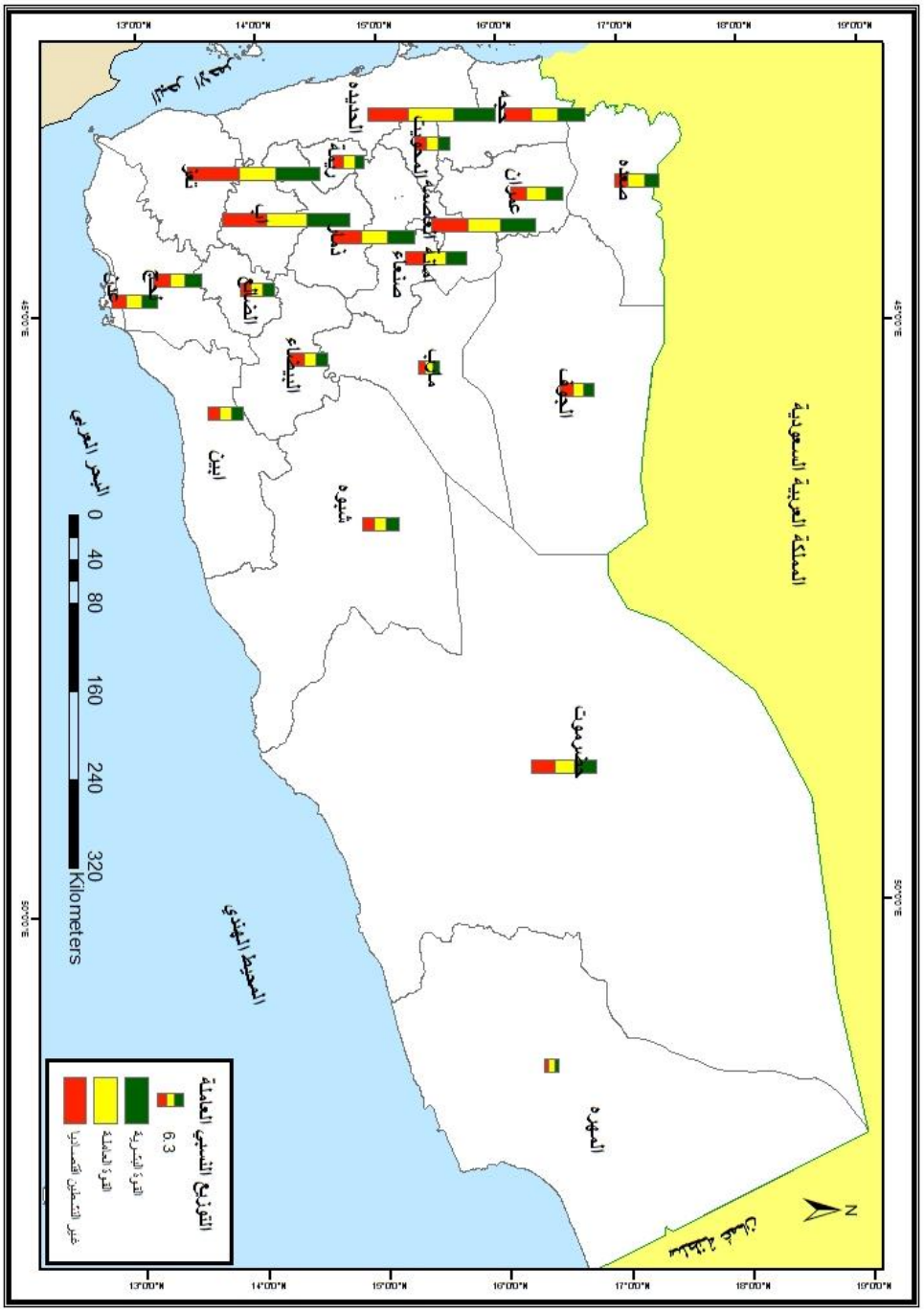

المصدر الجدول رقم (5)

رابعًا: الآثار السلبية للزيادة السكانية على التنمية البشرية المستدامة

من البديهي أن النمو السكاني لا يمثل مشكلة بحد ذاته، وليس هناك رقم محدد و ثابت أو حجم أمثل للسكان في أي مجتمع، ولكن المسألة نسبية تتوقف على ما يمتلكه المجتمع من موارد وإنتاجية تتسم بالنمو والتطور والاستمرارية التي تلبي احتياجات ومتطلبات سكان المجتمع نفسه، بحيث يعيش أفراد المجتمع في حالة من السعادة، لا يمسهم عوز أو معاناة، و إلا فسوف يؤدي النمو السكاني إلى نتائج عكسية تتمثل في تناقص معدلات دخل الفرد وحصته من الخدمات الأساسية، وإعاقة عمليات التنمية، ووضع عقبات في طريق تراكم رأس المال والاستثمار الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالنمو السكاني السريع في اليمن خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، وحتى نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة المبذولة في مجال التنمية الشاملة من قبل الدولة خلال المدة المذكورة؛ لإيجاد زيادة مماثلة في الإنتاج الاقتصادي وتنمية الموارد الطبيعية والبشرية من ناحية، وتطوير المعرفة وأساليب وطرق الإنتاج لزيادة الإنتاجية واستمراريتها من ناحية أخرى، إلا أن النمو السكاني شكل خللا كبيرا للموارد الطبيعية المتاحة واحتياجات السكان في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتمثل ذلك في المؤشرات الآتية:

1) استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة

يعد استعمال الأساليب المفرطة للموارد الطبيعية أحد الأسباب التي أدت إلى استنزاف الموارد الطبيعية المتاحة في اليمن وأبرزها. إذ أصبحت اليمن تعاني من عجز كبير في الموارد المائية التي كانت تشكل عصب الحياة في المناشط الزراعية والرعوية، إذ أصبحت معظم أحواض المياه الجوفية تقع ضمن الحرج المائي، على الرغم من السياسة المائية التي اتبعتها الدولة والتي تتمثل في زيادة التوسع في بناء السدود والحواجز المائية، حيث بلغ إجمالي أعدادها نحو (1500) سد وحاجز مائي حتى نهاية العام 2010م[6]، ومع هذا فإن الدراسات تشير إلى تراجع معدلات نصيب

الفرد في اليمن من المياه العذبة والمتجددة من نحو (684) مترا مكعبا عام 1970م إلى نحو (223) مترا مكعبا عام 2000م، ومن المتوقع استمرارية هذا التراجع -في ظل استمرارية النمو السكاني العالي- إلى نحو (71) مترا مكعب بحلول عام 2030م، على الرغم من أنها كمية منخفضة مقارنة بمعدل نصيب الفرد من المياه المذكورة في الوطن العربي الذي قدر بنحو (3796 و1687 و951) للأعوام المذكورة على الترتيب[7]، وقد انسحب هذا على تدني حصة الفرد اليومية من المياه، إذ قدر بنحو (64) لترا في اليوم لسكان الحضر، ونحو (21) لترا لسكان الريف، وهي حصة منخفضة مقارنة بمعدل نصيب الفرد عالميا الذي بلغ نحو (150) و(80) لترا في اليوم في الحضر والريف على الترتيب لعام 1996م[8].

وتجمع الدراسات على أن النمو السنوي الكبير الذي يزيد على نسبة (3.5%) للسكان، وأساليب استعمالهم للموارد المائية تحت ظروف مناخ اليمن الجاف وشبه الجاف قد أدى إلى نمو العجز السنوي للمياه من نحو (5%) عام 1985م إلى نحو (36%) عام 2000م، ومن المتوقع أن تزداد نسبة العجز المائي إلى نحو (50%) بحلول منتصف القرن الحالي. الأمر الذي أدى إلى تدني نسبة النمو الزراعي السنوي الذي لا يتجاوز معدله العام (1.7%)، وقد تزامن معها اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وتراجع نسبة الاكتفاء الذاتي من نحو (64%) إلى نحو (24%) لإجمالي محاصيل الحبوب الرئيسة للأعوام من1980 إلى 2002 م على الترتيب.

كما تقلصت مساحات الغابات الطبيعية وأحراجها من نحو (4.2 إلى 1.2) مليون هكتار، واضمحلت نسبة (55%) من النباتات الطبيعية (ونحو 90%) من مكونات البيئة البيولوجية، خلال الأعوام من 1970 إلى2005 م، وتراجعت معدلات الحيازة الزراعية من نحو (1.8 إلى 0.5) هكتار للفرد للأعوام من 1980 إلى 2015 م على الترتيب[9].

بل إن النمو السكاني المرتفع بدون تنمية مستدامة موازية وداعمة له قد امتد تأثيره السلبي إلى زيادة مناشط الرعي وتربية الحيوانات الداجنة (أغنام، ماعز، أبقار،إبل.....إلخ) بدون اعتبار للمعطيات البيئية المتاحة أو الجدوى الاقتصادية منها، مما أدى إلى تقلص المساحة الرعوية من نحو (22 إلى 14) مليون هكتار للأعوام من 1980 إلى 2005 م على الترتيب[10].

2: تدني معدل دخل الفرد

تولي جميع بلدان العالم النامي والمتقدم الموضوع الاقتصادي (المتمثل في معدلات الدخل القومي ونصيب الفرد منه) أهمية قصوى؛ لما يترتب على ذلك من المستوى المعيشي والثقافي والسلوكي؛ باعتبار أن الوضع الاقتصادي مقياس لتطور حياة المجتمع وتحضره، وقوة الدولة واحترامها.

وهناك اتفاق على نطاق واسع وكبير بين الكتاب والباحثين في مجال السكان والتنمية على أن ارتفاع معدل نصيب الفرد من الدخل الوطني في أي مجتمع هو انعكاس لزيادة قدرة أفراده في الحصول على السلع الغذائية ذات القيمة الغذائية العالية، ومن ثم تمتعهم بقدرات جسمية وعقلية عالية.

أما إذا ارتفع النمو السكاني فوق طاقة الموارد القومية فإنه يضيف أعباء حقيقية على تحسين معدلات الدخل الإجمالي القومي والفردي على حد سواء، ومن ثم تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي ورفاهية مجتمعه.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في اليمن، فقد ترتب على ارتفاع معدل النمو السكاني العالي في العقود الأخيرة (فضلا عن التراكمات الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة منذ عهدي الاستعمار والإمامة) مما أدى إلى تدني قدرت الأنشطة الإنتاجية على توفير فرص عمل حقيقية ذات مردود اقتصادي عال. وهذا أدى إلى تصنيف اليمن من البلدان الأقل نموا، على الرغم من أنه ارتفع معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من نحو (40) دولارا أمريكيا عام 1971م إلى نحو (889) و(1250) دولارا للأعوام ما بين (2004م) و(2012م) على الترتيب[11].

إن النمو السكاني العالي في اليمن أسهم إلى حد كبير في تدني معدلات دخل السكان، إذ تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن نسبة (15.7% و 45.2%) من سكان اليمن يعيشون على أقل من دولار واحد ودولارين يوميا، من إجمالي السكان المقدر عددهم بنحو (26.5) مليون نسمة للعام 2014م على الترتيب، وفي الوقت نفسه تنخفض هذه النسبة في كل من تونس والأردن إلى نحو

(2% و 6.6%) و (2%) و(7.4%) من إجمالي سكان القطرين المقدر عددهم بنحو (10) و(6) ملايين نسمة للعام نفسه، على الترتيب[12].

3- زيادة معدلات البطالة والفقر في اليمن

تعد البطالة بفرعيها الكمي والنوعي أبرز نتائج النمو السكاني السريع في اليمن، فالجانب الكمي يتمثل في زيادة أعداد الداخلين إلى سوق العمل الجديد والطلب عليه، أما الجانب النوعي فيتمثل في اختلالات نوعية فرص العمل المتاحة بسبب عدم قدرة المناشط الاقتصادية الإنتاجية على توفير فرص تتناسب مع متطلباتها.

لذا أصبح سوق العمل في اليمن يواجه تحديات كبيرة من جراء النمو السكاني العالي والهيكل الفني للسكان اللذين يؤديان إلى زيادة قوة العمل بمعدلات عالية تفوق بكثير الطلب عليها. إذ تشير الإحصاءات السكانية إلى أن فئة سن العمل (15 إلى 64) سنة زادت من نحو (6.7) عام 1994م إلى (9.8 و10.7) مليون نسمة، وبنسبة نمو سنوي بلغ نحو (4.2%و 4.8%) للأعوام 2004 و 2014م على الترتيب[13].

في حين زاد استيعاب الجهاز الإداري للدولة والقطاعين العام والمختلط للأيدي العاملة من نحو (190 إلى 473.5 إلى 980) ألف موظف يمثلون نسبة (9.1% و 11.1% و16.5%) من إجمالي سوق العمل للأعوام 1990 و 2004 و 2010 م على الترتيب.

وقد ارتفعت نسبة العاطلين في اليمن من نحو (11,5%) إلى (19,3%) إلى (26,5%) للأعوام1999 و 2004 و 2014م، علي الترتيب، وبمعدل نمو سنوي بلغ (10,6%) للفترة من 1999 إلى 2004 م ونحو (10,9%) للمدة من 2004م إلى 2014م إلا أن الواقع يؤكد أن البطالة أعلى بكثير، وقد تصل إلى (46%) فأكثر من قوة العمل للعام 2015م[14].

إذ قدر عدد الداخلين إلى سوق العمل بين (160 و 350) ألف عامل سنويا للأعوام 1994 و 2014م. وعلى وفق الرؤية الاستراتيجية للدولة يتوقع أن يبلغ حجم القوة العاملة نحو (14.2) مليون نسمة، وسوف يزداد عدد الداخلين إلى سوق العمل إلى نحو (585) ألف عامل سنويا

بحلول عام 2025م[15]. وهذا يتطلب جهودًا كبيرة في التوسع في مجالات الاستثمارات في الموارد الطبيعية ورأس المال البشري، فضلًا عن أهمية عودة الاستقرار السياسي وبسط نفوذ الدولة المركزية بقوة القانون على كل أنحاء اليمن الموحد.

رابعا: **الناتج المحلي الإجمالي وعجز الموازنة السنوية العامة**

تعد الموازنة العامة في جانبها الإنفاقي ذات أهمية في أي مجتمع باعتبارها تمثل سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية من خلال ما تخصصه من نفقات تبين حجم الدور الذي تلعبه في التنمية الشاملة والمستدامة؛ لذلك وضعت اليمن برامج متعددة لتصحيح أوضاعها الاقتصادية بهدف إعادة التوازنات الداخلية والخارجية للبيئة الاقتصادية، ورفع كفاءة الموارد القومية، وتحسين الأداء المالي وتخفيف العجز المزمن في الموازنة العامة من خلال تنمية الصادرات، وتقليص النفقات غير الضرورية، ورفع الدعم عن السلع الاستهلاكية غير الاستراتيجية، وتحديث النظام الجمركي وتطوره.

إلا أن النمو السكاني العالي ظل عائقا أمام تحقيق التوازنات بين النفقات الجارية للدولة وحصيلة إيراداتها، والنمو الاقتصادي المنشود، والاستثمار اللازم لذلك.

إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الدولة ملزمة بمواجهة النمو السكاني السنوي العالي الذي يزيد عن (3.5%) وتدني معدل دخل الفرد الذي يقل عن (1000$) سنويا للعام 2010م، وتخصيص نحو (28.5%) من دخلها القومي لتطوير الهياكل والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والبشرية، وتخصيص نحو (10.5%) من الدخل القومي للادخار العام، ومن ثم الإنفاق على الإنتاج والنمو الاقتصادي؛ للحفاظ على متوسط دخل الفرد كما هو عليه، في حين تشير الإحصاءات الاقتصادية إلى أن الزيادة السكانية التي تتراوح بين (480 و580) ألف نسمة سنويا معظمها مواليد جدد، كلفت الدولة نحو (25 إلى 36) مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل نحو (5-7) مليارات ريال يمني سنويا، نفقات إضافية جارية على الخدمات الأساسية والسلعية[16].

هذا الأمر أدى إلى استمرارية انخفاض نسبة إجمالي الإيرادات إلى نسبة إجمالي النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ تشير بيانات الجدول (6) إلى أن إجمالي الإيرادات العامة بلغت نحو (2162 و3239و23805) مليون دولار، في حين بلغ إجمالي النفقات العامة نحو (2888و 3339و14220) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ نحو (6937 و 9922و 29150) مليون دولار للأعوام 1997، و 2002 و2014م على الترتيب، وشكلت نسبة النفقات العامة نحو (41.63% و 33.65% و35.1% و 75 %) مقابل (31.17% و 32.65% و33.2%و 81%) للواردات من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة عجز سنوي قدرت بنحو (10.57%) و (10.01%) و (11,3%) و (18%) للأعوام الذكورة على الترتيب.

في الوقت نفسه تشير الإحصاءات الاقتصادية المذكورة أيضا إلى أن معدل (75%) من النفقات العامة للأعوام من 1995 إلى 2014 م ينحو نحو الإنفاق العام، إذ إن أكثر من نصفها مرتبات وأجور، مقابل نحو (15.1%) من الموازنة العامة نفقات استثمارية وتنموية، مما أدى إلى وجود موجات من التضخم الاقتصادي والفساد المالي والإداري[17].

وبحسب الإسقاطات السكانية للباحث والنمو السكاني المتوقع بنحو(3,5%) سنويًا، وتقديرات حصة الفرد الحالية من الخدمات الأساسية والسلعية (رغم تدنيها) فإن الموازنة العامة ملزمة بتخصيص نحو (45 - 50) مليون دولار أمريكي سنويا للأعوام من 2006 إلى 2025 م لتلبية احتياجات السكان الجدد المقدر عددهم بنحو (770) ألف نسمة سنويًا من الخدمات الأساسية والسلعية، فضلا عن إضافة مبالغ كبيرة أخرى لتطوير البنى الأساسية القائمة، المادية منها والبشرية، وهذا سوف يؤدي إلى استمرارية عجز الموازنة السنوية العامة، الأمر الذي يشكل قيودا كابحة على حجم الاستثمارات المرغوبة في مضمار التنمية، ومن ثم تكريس ظاهرة الفقر في البلاد، مما يضع الاقتصاد الوطني في حلقة مفرغة.

كما أدت استمرارية النمو السكاني الحالي إلى استمرارية نمو الدين العام الخارجي لليمن الذي زاد من نحو (3.8 إلى 8,1) مليار دولار أمريكي للأعوام 1997 إلى 2010م على الترتيب[18].

جدول (6) الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة (مليون دولار أمريكي) ونسبة الإيرادات والنفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة عجز النفقات إلى نسبة الواردات العامة في اليمن للأعوام من 1997 إلى 2002 م

العام	الناتج المحلي الإجمالي (1)	إجمالي الإيرادات العامة (2)	إجمالي النفقات العامة (3)	نسبة (%) الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1/2)	نسبة (%) النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1/3)	نسبة (%) عجز النفقات العامة إلى نسبة عجز الإيرادات العامة
1997	6937	2162	2888	31.17	41.63	10.47 -
2002	9922	3239	3339	32.64	33.65	10,1
2010	21670	16840	14220	33,2	35,1	11,01
2014	29150	23805	21861	81.6	75	18

المصدر: الجدول من عمل الباحث اعتمادا على: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2006 م، ص121 – 122. ((UNDP) report 2015. pp 118-1130)

خامسًا: **الآثار الاجتماعية الناجمة عن النمو السكان العالي في اليمن وتأثيره على التنمية البشرية المستدامة**

يتسم التغير والتطور في الحياة الاجتماعية والحضرية بالتطور في البنى التحتية والفوقية، وتعدد الخدمات الصحية والتعليمية أبرز الخدمات الاجتماعية، وأهم معايير التنمية البشرية، وفيما يخص اليمن فإن النمو السكاني المطرد قد أدى إلى فرض التوسع الحضري التقليدي، وكبح جهود الدولة المبذولة لتطوير مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، وتدني مستوى أنظمتها، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

1) أثر النمو السكاني العالي في تدفق الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر.

تعرف الهجرة الداخلية بأنها عملية انتقال السكان ضمن الدولة الواحدة، أما التحضر فهي عملية من عمليات التغير الاجتماعي يتم بواسطته انتقال أهل الريف إلى المدن واكتسابهم تدريجيا أنماط معيشة الحضر وسلوكياتهم.

وفيما يتعلق بالتحضر في اليمن فإن له خصوصيته، إذ ارتبط إلى حد كبير بالارتفاع المطرد في نمو سكان الريف السنوي، الذي لم يقابله نمو اقتصادي، والذي يتجاوز نحو(2.8%)، فضلًا عن ضعف توافر قطاعات إنتاجية تستوعب قوة العمل الزراعية، وتدني دور الخدمات الأساسية التي لم تعد تتناسب مع تغيرات نمط المعيشة والرغبات التي يحتاجها معظم قاطني الريف، إذ أصبح الكثير منهم متأثرًا بالحضر والحضرية اقتصاديا وثقافيا.

لذلك أصبحت المراكز الحضرية والمدن الرئيسية تشكل ملاذا لمعظم فئة سن العمل وطلاب المراحل التعليمية المتقدمة (جامعية فأعلى)، ولا سيما الذكور منها، إذ تشير الدراسات السكانية إلى أن إجمالي عدد سكان عواصم المحافظات الرئيسية بلغ نحو (4.341.771) نسمة، بفارق إيجابي بلغ نحو (1748277) نسمة، بزيادة نسبية بلغت نحو (67.4%) عام 2004م، عما كانت عليه عام 1994م، وبمعدل نمو سنوي بلغ نحو (6.7%) لمتوسط الأعوام من 1994 إلى2004م، وهو ضعف معدل النمو السنوي لسكان البلاد الذي قدر بنحو (3.02%) لمتوسط الأعوام المذكورة، إذ أصبحت المدن المذكورة تحتضن نحو (22%) من إجمالي سكان اليمن المقيمين، يشكل نوع الذكور نحو (115.2) لكل (100) أنثى، وقدرت معدلات الهجرة الريفية إلى المدن المذكورة بين (80 و100) لكل ألف نسمة سنويا من فئة سن العمل، معظمها تركزت في المدن الرئيسية الكبرى (مدينة صنعاء، ومدينة عدن، ومدينة تعز، ومدينة الحديدة) اللواتي يحتضن نحو (74.3%) من إجمالي سكان المدن المذكورة، ونحو (16.4%) من إجمالي سكان اليمن لعام 2004م[19].

وقد أدى هذا الأمر إلى زيادة عالية في عرض قوة العمل عن الطلب الفعلي من القوى العاملة غير المهنية أو المؤهلة في المدن المذكورة، فضلا عن الضغط السكاني الكبير على البنى التحتية والعقارية والخدمات الأساسية، والتوسع العمراني العشوائي، وارتفاع استيراد السلع الاستهلاكية، وظهور بعض السلوكيات غير المرغوبة، منها (ظاهرة التسول وعمالة الأطفال وغيرهما)، التي لم تكن مألوفة لدى المجتمع اليمني.

كـذلك أدى تطـور الهجـرة الريفيـة لفئـة سـن العمـل إلى عواصـم المحافظـات إلى ارتفـاع معدلات عمالة الأطفال في الأرياف وتسرب معظمهم (ذكورا وإناثا) من المدارس وتدني مستوياتهم المعرفية، وتكرار رسوبهم في المراحل التعليمية الأساسية والثانوية، ومحدودية التحاقهم بالتعليم الجـامعي، والدراسـات العليـا، فضـلًا عـن تقلـص بعـض المسـاحات الزراعيـة في الريـف اليمني، وانخفاض معدلات إنتاجيتها ورداءة نوعية محاصيلها، وتعرض الأخرى للإهمال والتصحر.

2) أثر النمو السكاني المرتفع على تدني الخدمات الصحية العامة

يقوم النظام الصحي في اليمن منذ مطلع ستينيات القرن العشرين على نظام تقليدي يفتقر إلى أبسط المقومات التي تعزز قدرات الإنسان الجسمانية والذهنية والنفسية، فضلا عن أنه ظل مقصورا على بعض المدن الرئيسية، على الرغم من أنه أخذ بالتوسع البطيء في معظم مراكز المحافظات ليبلغ معدل تغطيتها الجغرافية من نحو (10%) عام 1975م إلى نحو (50%) و (78%) للأعوام (2000 و2005م). إذ زاد عدد الوحدات الصحية من نحو (812 إلى 2185و 3120) وحدة، والمراكز الصحية من نحو (392 إلى 583 و940) مركزا، والمستشفيات من نحو (64 إلى 126) مستشفى عاما، والأسرّة من نحو (785 إلى 12734 و 17850) سريرا طبيا للأعوام 1982 و 2004 و2012على الترتيب[20].

إذ إن الطبيب الواحد يكون لنحو (3620) نسمة، والممرض الواحد لنحو (2050) نسمة، والسرير الطبي الواحد لنحو (1660) نسمة، وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة مقارنة بمعدلها العام في الوطن العربي الذي يقدر بنحو (1050 و 650 و 550) نسمة لكل طبيب وممرض وسرير للعام 2010 على الترتيب[21].

ومع هذا، تتأثر الخدمات الصحية وكوادرها بالنمو السكاني المرتفع من حيث عدم عدالة التوزيع الجغرافي وفق الكثافة السكانية في البلاد، إذ تحتضن المراكز الحضرية المتمثلة بعواصم المحافظات الرئيسية نحو (75%) من المرافق الصحية وكوادرها، فيما تحتضن المراكز المذكورة نسبة (25%) من إجمالي السكان، والعكس هو الصحيح، فالريف يحتضن نحو (75%) من إجمالي السكان، في حين تبلغ نسبة نصيبه من الخدمات الصحية نحو (25%) للعام 2009م.

ويـزداد الأمـر وضـوحا في تبـاين التوزيـع الجغرافي للكـوادر الصحية لاسـيما الأطبـاء الـذين يتركزون بشكل كبير في المدن الرئيسية، إذ تشير الإحصاءات الطبية إلى أن معدل حصة الطبيب الواحد تبلغ نحو (643 و 1500) شخصا في عدن وصنعاء على الترتيب، ليرتفع هذا المعدل إلى نحو (12000 و 20000) في معظم المحافظات الزراعية والرعوية لعام 2010م. الجدول (7).

ويعزى هذا إلى تدني الإنفاق على القطاع الصحي الذي يقع بين (4.4 إلى 5.1 %) من إجمالي الإنفاق العام، وبنسبة تقع بين (1 و 1.2 %) من إجمالي الناتج المحلي لمتوسط الأعوام من 1990 إلى 2010 م، وهذا الإنفاق لا يستطيع مواكبة النمو المتسارع في عدد السكان ودرجة تخلف بنيته الصحية، برغم التكلفة الإجمالية الحالية للرعاية الصحية مقابل ما تتحمله الدولة، وفي الوقت نفسه ارتفع الطلب على الخدمات الطبية الأهلية، حيث أصبحت تمثل نحو (% 85) من إجمالي الطلب على هذه الخدمات للعام 2016م، فضلًا عن غياب نظام التأمين الصحي الشامل في معظم المؤسسات العامة والأهلية[22].

ومن وجهة نظر صحية فإن الأوضاع الصحية لعدد السكان المتزايد في اليمن تزداد سوءا؛ بسبب شيوع بعض الأمراض المعدية والأمراض المزمنة، واستمرار استيطان بعض الأمراض الوبائية، لاسيما في المدن الثانوية والمناطق النائية، على الرغم من التوسع المطرد في شبكات الصرف الصحي وتوفير المياه (الآمنة) الصالحة للشرب في المراكز الحضرية والأرياف بمتوسط عام قدر بنحو (41% و 47%) من إجمالي سكان الريف والحضر لكلٍ من مياه الصرف الصحي والمياه الآمنة للعام 2010م على الترتيب، (جدول:7). إلا أنها تتباين بين مدينة وأخرى، حيث تحتل المدن الرئيسية نسبة تصل إلى نحو (80%) فأعلى ومنها مدينتا عدن وصنعاء، وتتراجع في بعض المدن الثانوية إلى (35%) فأقل للعام 2010م[23].

3) أثر النمو السكاني المرتفع على الخدمات التعليمية الرئيسية

يعد التعليم أهم تأهيل للعنصر البشري، وأحد الشروط المهمة في تطوير التنمية المستدامة والشاملة، فضلا عن أن التعليم أصبح حقا مكتسبا تقره العقيدة الإسلامية السمحاء، وتكفله الدساتير.

وفيما يتعلق بالنظام التعليمي في اليمن فإنه يرتكز على قاعدة دستورية وقانونية منذ قيام الثورة المجيدة، وعززتها الوحدة المباركة 1990 م، الأمر الذي يلزم الدولة بمجانية التعليم في كل مراحله ومستوياته ولكل أفراد المجتمع ذكورا وإناثا، ريفا وحضرا، بدءا من رياض الأطفال وحتى المستويات المتقدمة، وتعليم الكبار لمن فاتهم سلم التعليم النظامي. ولهذا شهد التعليم في اليمن اهتماما ملحوظا منذ ثمانينيات القرن العشرين، وزاد الطلب الاجتماعي على خدمات التعليم بجميع مراحله ومستوياته المختلفة من قبل مختلف فئات العمر والنوع وفي كل أنحاء البلاد، لاسيما بعد الوحدة الوطنية الخالدة، وصاحب ذلك الطلب زيادة في النفقات على قطاع التعليم بأنواعه ومراحله؛ ليحتل النصيب الأكبر من إجمالي الميزانية العامة للدولة وبنسبة تقع بين (16.9 و 22.5 %) للأعوام من 1990 إلى2010م[24].

إلا أن النمو السكاني السريع خلال العقود الثلاثة للقرن العشرين، وعودة نحو مليون مهاجر من خارج البلاد عام 1990م كل ذلك أدى إلى انفجار أعداد الطلاب في سن الدراسة، فضلا عن الأعداد الهائلة من مخزون الأمية العالي منذ العهود البائدة؛ مما جعل التعليم يتعرض لتحديات كثيرة أهمها مواجهة الفجوة بين كميات الالتحاق والإمكانات المتاحة.

إذ تشير بعض الدراسات الإحصائية إلى التزايد الكبير في معدلات الالتحاق بالمراحل الدراسية الرئيسية.

إذ بلغ عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الأساسي (7 إلى 15 سنة) نحو (3.885.441) طالبا وطالبة، وفي المرحلة الثانوية (16 إلى 18 سنة) نحو (579.096) طالبا وطالبة، وفي المرحلة الجامعية (19إلى 22 سنة) نحو (178.518) طالبا وطالبة للعام 2004م، بزيادة نسبية بلغت نحو (37.8% و 123.6%) و (153.3% و 397.3%) و (113.5% و 168.3%) للمراحل التعليمية المذكورة لكل من الذكور والإناث عما كانت عليه عام 1994م. في حين بلغت نسبة زيادة الملتحقين بالمراحل التعليمية الرئيسية نحو (61.8% و 197.5% و 168.3%) لكل من المرحلة الأساسية والثانوية والجامعية لعام 2004م، عما كانت عليه عام 1994م[25]. في حين ارتفعت أعداد الطلاب الملتحقين بالمراحل الدراسية العامة والجامعات الحكومية إلى نحو (5150 و730 و 310) ألف

طالب وطالبة وبنسبة تقدر بنحو (32% و 26 % و74 %) في كل من المرحلة الأساسية والثانوية والجامعية للعام 2014م مقارنة بالعام 2004م[26].

ومع ذلك فإن التنمية البشرية في المجال التعليمي ما تزال متدنية جراء النمو السكاني المرتفع؛ حيث لا تزال نسبة (45%) من السكان تعاني من الأمية، منهم نحو (40%) في فئة سن الدراسة الأساسية والثانوية خارج سور المدرسة للعام 2010م.

ويتباين ذلك من محافظة إلى أخرى، جدول (7).

جدول (7) مقارنة مؤشرات التنمية البشرية(التعليم والصحة) في محافظات الجمهورية اليمنية للعامين 2000 و2010م.

البيان المحافظة	العام 2004 2010م	معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (+15)	معدل نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي(%)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي	معدل السكان الحاصلين على مياه مأمونة(%)	معدل السكان نسبة السكان الحاصلين على مياه صحية(%)	متوسط عدد الأطباء لكل (10.000) نسمة
أمانة العاصمة	2000	65	74	62	76	82	88	7
	2010	79	78	66	68	86	95	15
صنعاء	2000	51	55	59	90	25	18	1.1
	2010	48	59	63	79	32	24	2.4
عدن	2000	77	78	63	60	88	97	14
	2010	79	85	67	55	99	97	19
تعز	2000	51	70	56	66	30	30	0.5
	2010	59	77	61	61	46	39	4.7
الحديدة	2000	40	46	50	108	47	30	1.9
	2010	50	55	60	88	55	45	4.1
لحج	2000	52	65	57	64	13	30	2.9
	2010	66	78	57	64	59	39	4.7
إب	2000	46	60	60	59	53	33	1.1
	2010	58	65	65	89	44	40	4.5
أبين	2000	55	63	55	76	40	30	1.9
	2010	62	72	64	79	55	45	4.1
ذمار	2000	34	54	55	112	25	20	1.9
	2010	58	64	61	81	45	36	4.5
شبوة	2000	46	50	65	70	53	35	2.1
	2010	64	63	68	60	69	47	5.6

البيان المحافظة	العام 2004 2010م	معدل القراءة والكتابة لدى البالغين (+15)	معدل نسبة القيد في التعليم الأساسي والثانوي(%)	العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	معدل وفيات الأطفال الرضع لكل (1000) مولود حي	معدل السكان الحاصلين على مياه مأمونة(%)	معدل السكان نسبة السكان الحاصلين على مياه صحية(%)	متوسط عدد الأطباء لكل (10.000) نسمة
حجة	2000	34	37	61	71	12	13	0.6
	2010	44	49	63	66	30	27	3.4
البيضاء	2000	43	47	65	63	49	45	1.3
	2010	56	57	68	61	63	50	4.2
حضرموت	2000	62	70	65	61	49	45	1.3
	2010	77	74	69	66	65	60	4.5
صعدة	2000	36	44	61	76	82	54	2.7
	2010	52	54	64	65	85	61	5.8
المحويت	2000	38	50	58	100	18	6	1.3
	2010	50	67	64	85	61	30	4.5
المهرة	2000	44	50	59	100	66	40	6
	2010	52	73	62	88	61	50	13
مأرب	2000	46	50	65	64	33	30	1.5
	2010	59	64	61	66	42	36	7
الجوف	2000	30	24	64	55	4	9	0.2
	2010	42	42	58	62	11	20	4
عمران	2000	42	45	57	78	20	22	0.5
	2010	45	57	59	66	33	26	4
الضالع	2000	51	63	58	78	15	25	1.7
	2010	59	79	61	60	35	42	4.2

المصدر: من عمل الباحث اعتمادا على

- الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير التنمية البشرية للأعوام 2004 و 2010م.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، قسم الفقر في اليمن، صنعاء 2009م.

UNDP- Human devaopment Report(2012)t -New Y0rk p: p 112-118

نتائج الدراسة وتوصياتها:

أولًا: نتائج الدراسة

1) أظهرت الدراسة دور النمو السكاني العالي في إعاقة خطط التنمية البشرية الشاملة والمستدامة، التي سعت الدولة إلى تحقيقها وإنجازها خلال المدة من 1980 إلى 2010م.
2) أظهرت الدراسة أثر النمو السكاني العالي في استمرارية ارتفاع نسبة وفيات صغار السن وكبارها، برغم التحسن الكبير في الخدمات الصحية والتعليمية خلال مدة الدراسة.
3) أكدت الدراسة على الدور السلبي للنمو السكاني العالي في استنزاف الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تراجع معدلات نصيب الفرد من المياه والمساحات المزروعة وإنتاجيتها.
4) أكدت الدراسة أثر النمو السكاني العالي في تدني معدلات دخل الفرد السنوي قياسًا بمعدلاتها الإقليمية والعالمية ودوره في ارتفاع أعداد البطالة بأنواعها.
5) أظهرت الدراسة أثر النمو السكاني المرتفع على تدني التنمية البشرية المستدامة لا سيما في مجالي الصحة العامة والتعليم الأساسي والثانوي.

ثانيًا: التوصيات

1) إعادة النظر في هياكل وبرامج السياسة السكانية، لتساعد على الحد من استمرارية النمو السكاني السريع؛ حتى لا تعيق خطط التنمية البشرية المستدامة.
2) وضع خطط موضوعية قابلة للتنفيذ تتضمن استراتيجية سكانية تنموية شاملة ومستدامة تؤدي إلى التوازن بين السكان ومواردهم الاقتصادية واحتياجاتهم الاجتماعية وغيرها.
3) بناء قواعد جديدة للبيانات تواكب عمليات التطورات السكانية، يتم على ضوئها وضع سياسة تنموية شاملة ومستدامة في كل أنحاء البلاد، ريفا وحضرا، والحد من الاختلالات بين السكان واحتياجاتهم الخدمية وغيرها.
4) ضرورة مساهمة علماء الدين، والوجاهات الاجتماعية، والمناهج التعليمية، ووسائل الإعلام في توضيح أبعاد النمو السكاني السريع على الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

5) ضرورة تطوير الاستثمارات في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصاد القومي للمجتمع، وربط الاقتصاد الريفي بالاقتصاد الحضري، ودمج الاقتصاد اليمني بالاقتصاد العالمي.

الهوامش والإحالات:

(1) سلفي بروفيل، ترجمة محمد الدنيا، التنمية المستدامة، أساطير وحقائق، مجلة الثقافة العالمية، العدد (27)، الكويت، أغسطس 2009م ص49.

(2) أساسيات علم السكان طرق وتطبيقات، مطبوعات جامعة صنعاء 2006م ص221.

(3) المصدر: (UNDP)Human Development، Report 2015, New York, Oxford university press, P112 – 114.

(4) **(UNDP)Human Development، Report 2015, New York, Oxford university press, P108.**

(5) صفية علي أحمد العولقي، خصائص القوى البشرية العاملة في الجمهورية اليمنية 2016م، المؤتمر الدولي الثامن للتنمية والبيئة في الوطن العربي، أسيوط، مصر 22-24 مارس 2016م.

(6) الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للموارد المائية، الرؤية الاستراتيجية للمياه حتى عام 2025م ص122.

(7) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (125) مطبوعات الجامعة العربية، القاهرة، 2006م ص230-240.

(8) الجمهورية اليمنية، المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي، أوضاع المياه في الجمهورية اليمنية، ورقة مقدمة إلى المجلس الاستشاري، 1997 م ص76.

(9) محمد حزام العماري، جغرافية الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية، دار عبادي للطباعة والنشر، صنعاء 2003م ص157.

(10) محمد حزام العماري، معوقات التنمية الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي، في الجمهورية اليمنية، مجلة شؤون العصر مركز دراسات المستقبل العدد 24، صنعاء 2002.

(11) **(UNDP)Human Development, Report 2012, New York, Oxford university press, P242.**

(12) **(UNDP)Human Development, Report 2015, New York, Oxford university press, P184.**

(13) The World Health Report 2012, www.WHINT.com./wh2015 P 274.

(14) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، للاعوام 2004 – 2015 صفحات متعددة.

(15) الجمهورية اليمنية، الهيئة العامة للموارد المائية، الرؤية الاستراتيجية للمياه حتى عام 2025م ص341.

(16) محمد يحيى السعيدي، أزمة المديونية في البلدان النامية بين الأفكار الوردية وضرورة الواقع، مجلة شؤون العصر، العدد (20)، مركز دراسات المستقبل، يوليو – سبتمبر، صنعاء2005 ص136.

(17) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، للاعوام 2010 – 2015 صفحات متعددة.

(18) أحمد سعيد الدهي، قيود الاستثمار والقيود المالية – دراسة تطبيقية على اليمن، مجلة دراسات اقتصادية، العدد (1)، اللجنة الدائمة، أبريل – يونيو 2004م ص268.

(19) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، للاعوام 2010 – 2012 صفحات متعددة.

(20) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، تقرير التنمية البشرية 2010م.

البرنامج الانمائي للامم المتحدة، قسم الفقر في اليمن، صنعاء 2009.

(21) المصدر نفسة 2012 ص131-144.

(22) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، 2016 صفحات متعددة.

(23) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، 2011 صفحات متعددة.

(24) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، 2010 صفحات متعددة.

(25) الجهاز المركزي للاحصاء، كتاب الاحصاء السنوي، التعداد العام للسكان والمساكن 2005 صفحات متعددة.

(26) سيلان العبيدي واخرون، رئاسة الوزراء، مؤشرات التعليم في اليمن مراحلة وانواعة المختلفة، صنعاء 2014م ص 114- 138.